سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية - السنة الثانية - العدد (٨٢) ٢٠١٤/٣/٣١

## أنور بدر

أعتقد أن تبرير الرئيس باراك أوباما لموقفه حيال أحداث سوريا على شبكة «سي بي أس» الأميركية، قبيل توجهه إلى السعودية، بالقول «أن قدرات الولايات المتحدة لها حدود»، اتسم بالهشاشة وخلف إحساساً بالعجز، إذ يعتقد أن «الضربات الجوية الأميركية لن تفيد كثيراً، والبرية تعني تورط الولايات المتحدة المنهكة عقداً آخر في جبهة شرق ـ أوسطية جديدة»، ليبدأ باستدرار عواطف مستمعيه، والناخب الأمريكي منه بشكل خاص، حول «جنودنا الذين يتناوبون على الخدمة، وعائلاتهم، وتكاليف هذا الأمر».

مع أن المعارضة السورية لم تطلب أبداً التدخل الأمريكي أو سواه، واقتصر مطلبها على دعم الجيش الحر وفرض منطقة حظر جوي لتحييد الطيران الحربي، مما يقلل من ضحايا الشعب السوري، ويساهم بتأمين ممرات إغاثية للمحاصرين منهم.

ربما لا تكون مشكلة أوباما الرئيسية مع السوريين، أو حتى مع حلفائه في السعودية ودول الخليج، بقدر ماهي مع الأمريكيين أولاً وحتى داخل إدارته، والذين لم يبدو ارتياحا لتعاطي الرئيس أوباما مع الملفات الخارجية سواء في إيران أو سوريا، وصولاً إلى أحداث أوكرانيا حيث يكتفي بالتهديد والعقوبات مقابل احتلال روسي لمنطقة القرم، حيث يبدو تبريره للعجز استسلاما مغلف بأحاسيس مازوشية مرضية.

لذلك هاجم أعضاء الكونغرس الأميركي سياسة رئيسهم التي وصفوها بالمضللة إزاء الأزمة السورية، إذ سبق للجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي أن صوّتت في أيار الماضي على السماح بإرسال مساعدات عسكرية للمعارضة السورية، كما وافقت في أيلول على استخدام القوة العسكرية ضد النظام السوري الذي استخدام الكيماوي في قتل نحو ١٤٠٠ شخص أو أكثر بريف دمشق، جلّهم من النساء والأطفال، دون أن يلقى ذلك أي استجابة من السيد أوباما.

أعضاء الكونغرس يدركون أن ما يجري في سوريا لا يشكل خطرا على السوريين فقط، بقدر ما يهدد بابتلاع المنطقة عبر قوس الممانعة الإيراني الذي أخذ يتمدد خارج حدوده التقليدية من طهران إلى العراق فسوريا وصولاً إلى سلطة حزب الله في لبنان، ليتقدم باتجاه البحرين واليمن أيضاً، مع إعادة الاعتبار لعلاقته مع حماس في غزة.

هل يكون ذلك وراء تجدد الحديث عن دعم أميركي مرتقب للمعارضة السورية، وعن خطط ووعود بتزويد مقاتليها بأسلحة فتاكة قد تقلب موازين القوى على الأرض؟

ربما لا تكون تلك الأحاديث أكثر من استنتاجات إعلامية بنيت على تعهد أوباما للملك عبد الله في السعودية بتغيير الاستراتيجية الاميركية في سوريا، وتقديم مزيد من الدعم لمقاتلي المعارضة على الأرض، حتى أن وكالة الأسوشيتدبرس نقلت عن الرئيس الأميركي أن واشنطن تدرس السماح بنقل أنظمة دفاع جوي محمولة على الكتف من طراز «مانباد»، الى المعارضة السورية. رغم نفي مصدر أمريكي لهذا الخبر.

وكتب ديفيد اغناطيوس في صحيفة «واشنطن بوست» أن الادارة الأمريكية تفضل العمل وفق برنامج سري في دعم المعارضة السورية، يركز على محاربة المتطرفين إلى جانب القتال ضد النظام، لكنه أشار في حديثه عن برنامج المساعدات خارج إطار التدريب، إلى اتفاق على آلية تزويد المعارضة بتلك الصواريخ المضادة للطائرات، تبدأ بخمسة صواريخ فقط، ويجب ان يتم تصوير استعمال هذه الصواريخ بالفيديو من أجل التزود بالمزيد، كما أنها مزودة بجهاز تتبع وآلية تعطيل عن بعد.

أنها آلية معقدة للعمل، مع ذلك يأمل السوريون أن لا تكون مجرد أوهام سيبتلعها عجز أوباما لاحقاً.

الافتتاحية

# معركة النظام ومعارك المعارضة

## سامي شيحان

يتابع السوريون باهتمام بالغ أصداء معركة الساحل التي يحاول النظام التقليل من أهميتها، ففي الوقت الذي يتكبد النظام خسائر فادحة في حلب، حيث قتل في الأسبوع الأخير ثلاثة عمداء من الحرس الجمهوري والوحدات الخاصة، كما قتل قائد ما يسمى «جيش الدفاع الوطني» في اللاذقية هلال الأسد وأصيب اثنان من أولاد أعمامه في معارك كسب، يبدو أن النظام يصب جهده الأساسي على منطقة القلمون، حيث احتل بلدتي رأس المعرة وفليطة في منطقة القلمون شمال العاصمة السورية والمتاخمة للحدود اللبنانية.

وإذ يؤكد أغلب المراقبين العسكريين أن ريف القلمون منطقة ساقطة عسكرياً، وبالتالي من الصعب الاحتفاظ بسيطرة النظام عليها، رغم تفوقه العسكري المدعوم بميليشيات حزب الله وعصائب الحق، فهو يستخدم تكتيك الأرض المحروقة عبر القصف الجوي المكثف والرمي بالدبابات والمدفعية الثقيلة، هادفا إلى إغلاق الحدود اللبنانية بشكل كامل في وجه المعارضة، وهذا شبه مستحيل لامتداد الحدود لعشرات الكيلو مترات وتداخلها الديمغرافي أيضاً.

فيما تحقق المعارضة السورية انتصارات مهمة في معركتي الساحل: «أمهات الشهداء» و«الأنفال»، وبشكل خاص بعد أن احتلت مدينة كسب الاستراتيجية ومعبرها الحدودي مع تركيا، كما احتلت برج ال ٤٥ الاستراتيجي وجزءاً من الشريط الساحلي الموازي لقرية السمرا، وتدور معارك لا تقل أهمية على محاور أخرى في المنطقة، بينما يكتفي النظام بقصف المدنيين في قرى جبلي الأكراد والتركمان، والمواقع التي احتلتها المعارضة السورية، دون أن يبدي النظام الجدية المتوقعة وحتى الاهتمام الإعلامي الموازي لمعركة الساحل.

فما سر تهميش معركة الساحل والذي ترافق مع معلومات عن تحرك أمني سريع لضب سليمان هلال الأسد ومجموعة من أعوانه لحظة خروجهم بالعيارات النارية ضمن مدينة اللاذقية إثر مقتل والده، وتضيف المعلومات أن اللاذقية التي ظلت خلال ثلاث سنوات بمعزل عن تأثيرات الحرب التي فجرها النظام في سوريا، تعيش الآن هواجس تلك الحرب وإيقاعاتها التي تشهد اضرابا في سكونها الطائفي.

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٢) ٢٠١٤/٣/٣١

# مخيم اليرموك والخداع المستمر!

نبيل حيفاوي

تعرض مخيم اليرموك في الأيام الماضية لعمليات قصف وحشية اودت بحياة العشرات ومثلهم من الجرحى, وكلهم من النساء والأطفال والمدنيين الذين توجهوا إلى نقاط توزيع «السلات الغذائية». وكانت الفصائل الفلسطينية قد وعدت الفلسطينيين بالمخيم, بتوفير أمنهم, على الأقل في ساعات توزيع الحصص التموينية.

ومنذ الاتفاق الأخير الذي نص على فتح المعابر لدخول وخروج السكان من المخيم واليه, بعد انسحاب المسلحين المتواجدين فيه, اكتشف الناس ان لا نية للنظام برفع الحصار وفتح المعابر. وتبين أن النظام وأدواته من الفصائل الفلسطينية, يعملون على تركيع المخيم واجتياحه, تحت ستار خديعة: أن وجود المسلحين هو العائق امام أمن المخيم واستقراره!

وحقيقة ما حصل, أن أدوات النظام, وبعد غياب المسلحين من كتائب الثوار, راحت تتسلل إلى المخيم لتتمركز في بعض نقاطه الأساسية, وحين اعترض السكان, وعادت بعض مجموعات الثوار للانتشار منعا من عمليات القمع التي يعدها النظام, ادعى الأخير وبلسان ناطقي الفصائل الموالية للنظام, أن الكتائب «الإرهابية» لازالت في المخيم, ولم تلتزم بالانسحاب منه.

لقد اتضح لأبناء المخيم من فلسطينيين وسوريين, أن مقاصد النظام غير ما قالته لهم الفصائل, وحتى وفد منظمة التحرير والسلطة «رام الله», نظر لها الفلسطينيون باستياء, فكل وعودها لهم, عبارة عن ذر للرماد في العيون ليمضي النظام بتنفيذ مخططه في إحكام السيطرة على المخيم.

وما اتضح من إسراع النظام لقصف المخيم, وفي اوقات توزيع الحصص الغذائية, أن خطته تقوم على إخضاع المخيم, وليس تحييده عن الصراع, بل جعله نقطة انطلاق لأحياء دمشق الجنوبية ليكمل سيطرته, وإبعاد خطر الكتائب المقاتلة عن قلب العاصمة.

يستخدم النظام في سبيل سيطرته, إرهاب وتجويع المدنيين في المخيم, ليقوموا بدورهم بالضغط على الجيش الحر للقبول بشروط النظام, أي الاستسلام بالكامل, وجعل المخيم قاعدة له ضد ما تبقى من مناطق خارج سيطرته.

وأخطر ما في الأمر, أن النظام يعتمد سياسيا وإعلاميا وأمنيا في خطته إزاء المخيم, على ما يسمى الفصائل (١٤), بشكل واضح, وحتى على الدور المائع والسلبي لوفود السلطة والمنظمة, التي تأتي من رام الله. فهو يدفع بها إلى الواجهة, وبحجتها رفض النظام وجود دور للوجهاء او المجتمع الأهلي من أبناء المخيم, في توقيع الاتفاق والإشراف والمراقبة على سير تنفيذه, وأوعز للفصائل برفض مثل هذا الدور لأي جهة كانت, وأسقط النظام بيد تلك الفصائل, فكرة أن تمثيل الفلسطينيين في المخيم, وفي كافة الأراضي السورية يعود للفصائل, ولا يجوز الانتقاص من دورها وتمثيلها للشعب الفلسطيني!.

لم يقبل الفلسطينيون كل تلك الحجج, لكنهم , وفي ظل الحصار والتجويع والقصف المتصاعد, يعللون النفس بالأوهام كما يقال, وكلما سمعوا بمبادرة جديدة, يتأملون فرصة توقف الموت بأشكاله المتنوعة.

وقبل أيام, أعلنت جهات غامضة ومجهولة, عن مبادرة تتعلق بأحياء جنوب دمشق (القدم, عسالي, التضامن, يلدا, بيت سحم, الحجرالأسود), ومخيم اليرموك بالطبع. غير أن تجربة الثورة والمواطنين مع الهدن والاتفاقات لم تكن مشجعة, وكشفت عن مناورات خطيرة يقوم بها النظام, وفي المخيم كانت الصورة واضحة لتلك المناورات وذلك الخداع, وأغلب الظن أن لا فرصة لتمرير ألاعيب جديدة, بعد كل تلك التجربة المريرة. وستبقى أوضاع الفلسطينيين جزءاً من الوضع العام, وواهم من يتخيل إمكانية ايجاد حل يضمن تحييده. فسياسة النظام من البداية قادت الفلسطينيين إلى بؤرة الصراع.

# ماذا يريد بوغدانوف؟

ماجد حمود

يغيب نائب وزير الخارجية الروسي طويلاً, ثم يطل علينا بتصريحات تبدو وكأنها خارج المسار المعتاد للسياسة الخارجية الروسية, وتحديدا في ما يتعلق بالشأن السوري.

قبل أيام صرح بوغدانوف أن انتخابات الرئاسة السورية «القريبة» المقبلة, لن تكون شاملة للأراضي السورية, مشيرا إلى وجود مدن ومناطق كثيرة, خارجة عن سلطة النظام. ففي أكثر من منعطف في محطات الصراع في سوريا, كان يخرج بوغدانوف لخلط جزء من الأوراق السياسية للخارجية الروسية, حيث كان يبدو للمتابعين وكأن تحولًا ما قريب الحدوث في موقف بلاده من المقترحات المتداولة لحل «الأزمة السورية».

لقد أثار موقف النظام من موضوع تجديد ولاية أخرى لبشار الأسد, سيلا من الاعتراضات الدولية, محمولة في تصريحات تستغرب فكرة ترشيحه للرئاسة من جديد, ولا ترى امكانية حدوث انتخابات في سوريا, على المستويات المتعددة(البلديات, مجلس الشعب, رئاسة الجمهورية).

في الزاوية المتعلقة بالنظرة الروسية لموضوع ترشيح الأسد لانتخابات الرئاسة والإصرار عليها, هناك ما يناقض الطرح الروسي المتكرر حول مكانة بشار, فيما يدعى «المرحلة الانتقالية».

كانت التصريحات الدبلوماسية الروسية, خجولة ومموهة بهذا الشأن. فهي كانت ترفض طرح الائتلاف الوطني السوري القائل: أن لا مكان لبشار في هيئة الحكم الانتقالية, وتدعو ليكون له دور مرحلي, طالما أن ما جاء في جنيف١, الذي شكل مرجعية لجنيف٢,لم ينص صراحة على خروج بشار من السلطة في المرحلة الانتقالية, وجندت موسكو, وبخبرات وزير خارجيتها, كافة القدرات التكتيكية في صياغة العبارة, وتمويه مضمون الخطاب, لتعفي نفسها من قبول واضح لأي توجه فيما يتصل بشخص بشار ومستقبله في الحل الانتقالي, وما بعده.

وفي عملية هروب من إعلان موقف واضح, من مسألة ولاية جديدة لبشار الأسد, كانت الدبلوماسية الروسية تكتفي بالقول:

إن الشعب السوري هو الذي يقرر هذه القضية. وعندما صرح قدري جميل في واحدة من زياراته لموسكو, ان هذه المسألة يمكن طرحها على طاولة المفاوضات بين المعارضة والنظام, اضطر للتراجع عن تصريحه, ولم تقل موسكو شيئاً, حتى لا تثير ريبة حليفها في دمشق.

وفي هذا الموضوع, سربت موسكو أكثر من مرة, موقفا يقول: أنها لن تستطيع الطلب إلى النظام عدم ترشح بشار, أو فرض هكذا موقف إن رفضت السلطة السورية مثل هذا الطلب.

إن مقاربة تصريحات بوغدانوف الأخيرة, يمكن رؤيتها كمحاولة لتهدئة خواطر دول الغرب, والدول الأخرى, التي وجدت في إصرار النظام على ترشيح بشار, وإجراء انتخابات رئاسية, إمعاناً في ادارة الظهر لمشروع جنيف, ووضعه على الرف, وربما سحبه من التداول.

تبقى الإشارة إلى أن ما ورد على لسان بوغدانوف, عن عدم سيطرة النظام على البلاد, ووجود مساحات كبيرة تحت سيطرة المعارضة, وبالتالي ستكون الانتخابات محصورة في منطقة واحدة من البلاد, يشي بالاقتراب من خيار تقسيم سوريا, والاستمرار من دعم «دولة» بشار الأسد في المساحة التي تسيطر عليها قواته وميليشيات حلفائه.

فهل يمكن النظر لما جاء على لسان بوغدانوف, تمهيدا لسياسة روسية جديدة, تقوم على افتقاد الثقة بإمكانية الحاق الهزيمة بالثورة على امتداد أراضي البلاد؟

# تفصيل دستور على مقاس الطاغية

تحقيق ـ نعيم نصار

**(القوانين التي تلجم الأفواه وتحطّم الأقلام تهدم نفسها بنفسها) سبينوزا**

التقيت مع ثلاثة أصدقاء في بيت أحدهم بدمشق مساء ٢٣ آذار ٢٠١٤، بدأ الحديث كعادة السوريين هذه الأيام عن أوجع الأخبار وأقساها فيما يخصّ الوضع العسكري والأمني على الأرض، ورغم الإحباط الذي ظهر من خلال أحاديثنا بعد تناول معركة يبرود، جاءت طرفة «الدستور» الذي أكله الحمار في إحدى مسرحيات الماغوط ودريد لحام، لتجعل الحديث يتحول إلى حوار حول «الدستور» منذ عام ٢٠٠٠ عندما مات الطاغية الأب.

يذكر «المحامي علي» أنّ «بشار الأسد» مواليد ١١ أيلول عام ١٩٦٥، درس الطب في جامعة دمشق، وتخرج طبيباً في عام ١٩٨٨، عمل بعدها في مشفى تشرين العسكري، ثم سافر عام

١٩٩٢ إلى بريطانيا للتخصص في طب العيون، وعاد عام ١٩٩٤ إثر موت شقيقيه باسل، وقبل أن يكمل تخصصه، حيث عيّن رئيساً لمجلس إدارة الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية التي تقود النشاط المعلوماتي في سورية.

نسبّه والده إلى القوات المسلحة، وتدرّج في السلك العسكري حسبما رسم له، إذ كان يحمل في كانون الثاني ١٩٩٤ رتبة ملازم أول، وثم رفّعه في تموز ١٩٩٤ إلى نقيب، وفي تموز ١٩٩٥ إلى رتبة رائد، وفي تموز ١٩٩٧ إلى رتبة مقدم، وأعلن في كانون الثاني ١٩٩٩ عن ترقية بشار إلى عقيد.

مع وفاة والده في ١٠ حزيران عام ٢٠٠٠، رُفّع بشار وعمره ٣٤ عاماً و١٠ أشهر إلى رتبة فريق، حينما عدّل ما يسمى «مجلس الشعب» الدستور بإجماع أعضائه لخفض الحد الأدنى لعمر الرئيس من ٤٠ عاماً إلى ٣٤ عاماً، لتمكينه كقيادي في حزب البعث العربي الاشتراكي من عرض ترشيحه على مجلس الشعب لمنصب الرئاسة، وأصبح بذلك أول رئيس عربي يخلف والده في حكم جمهوري.

يدخل إلى الحوار «المهندس أحمد» مكملاً أفكار المحامي، فيذكر أن تهيئة (حافظ الأسد) لابنه بشار من أجل تسلّم الحكم، جاءت بعد مقتل ابنه «باسل الأسد» بحادث سير على طريق المطار وذلك بتاريخ ٢١ كانون الثاني عام ١٩٩٤، آنئذ دفع «حافظ الأسد» ابنه بشار لإلقاء كلمة عائلة الفقيد التي عرضها التلفزيون في تلك الأيام، وذلك بعد مرور ٤٠ يوماً على وفاة باسل.

«وائل» مدرس مادة الفلسفة في إحدى ثانويات دمشق، يذكّرنا بمهزلة تغيير الدستور التي حدثت يوم العاشر من حزيران وكان «عبد القادر قدورة» رئيساً لمجلس الشعب، حيث خيّم الذهول والخوف على ملايين السوريين، وهم يشاهدون كيف تمّ تغيير الدستور

وبالإجماع ليناسب عمر «بشار الأسد» وبعد ذلك أكملت الأجهزة الأمنية قصة الاستفتاء ومسيرات التأييد لتعمّ مختلف المدن السورية، وتمّ توريث «بشار الأسد» حكم والده، وفي ١٠ تموز عام ٢٠٠٠ استلم «بشار الأسد» كرسي الرئاسة بعد مسرحية تغيير الدستور.

وفي هذه الأيام ورغم الكارثة المستمرة التي اختارها النظام من خلال حلّه العسكري الأمني، بدأ الطاغية «بشار» بالتحضير لما يسمّيه «انتخابات رئاسية جديدة» وذلك مع اقتراب انتهاء ولايته في العاشر من تموز هذا العام، وما حدث قبل ذلك أن بشار الأسد كان قد جهّز دستوره عام ٢٠١٢ ليكون الممر الرئيسي لمسرحية الانتخابات، وحين أصدّر منذ أيام «مجلس الشعب» مرسوم الترشح لانتخابات الرئاسة، فإن شيئاً جديداً لم يحدث على هذا الصعيد، فقد نصّ دستور ٢٠١٢ وفي المادة ٨٤ على شروط المرشح لمنصب رئيس الجمهورية وهي:

ـ أن يكون متماً الأربعين عاماً من عمره، ( ولنقارن هذه الفقرة بما حدث عام ٢٠٠٠ عندما تم تغيير هذه الفقرة لتصبح «٣٤» سنة.

ـ أن يكون متمتعاً بالجنسية العربية السورية بالولادة، من أبوين متمتعين بالجنسية العربية السورية بالولادة.

ـ أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية، وغير محكوم بجرم شائن ولو ردّ إليه اعتباره. (وفي هذا الشرط قطع الطريق «بشار» على كل سجين رأي سابق معارض، حكمَ من قبل محاكم أمن الدولة أو المحاكم الميدانية، وعدد هؤلاء بالآلاف من مختلف أحزاب اليسار واليمين).

ـ أن لا يكون متزوجاً من غير سورية.

ـ أن يكون مقيماً في الجمهورية العربية السورية لمدة لا تقل عن عشرة سنوات إقامة دائمة متصلة عند تقديم طلب الترشيح.

«المحامي علي» يعلق: أن الشروط السابقة فصّلت على مقاس بشار وكلها تمنع أي معارض سوري في الداخل أو الخارج من الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، ولنلاحظ ما نصّ عليه دستور ٢٠١٢ وفي المادة ٨٨ المفصلة تماماً حسب رغبة بشار بمتابعة حكم سوريا «ينتخب رئيس الجمهورية لمدة سبعة أعوام ميلادية تبدأ من تاريخ انتهاء ولاية الرئيس القائم، ولا يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية إلا لولاية واحدة تالية». إذاً بشار يتخيل أنه سيحكم سوريا ١٤ عاماً جديدة من خلال هذه المادة.

يذكر المهندس أحمد: وهناك المادة ١٥٥ من دستور ٢٠١٢ حيث يؤكد فيها بشار الأسد حقّه في الترشح لمنصب الرئاسة: «تنتهي ولاية رئيس الجمهورية الحالي بانقضاء سبع سنوات ميلادية من تاريخ أدائه القسم الدستوري رئيساً للجمهورية، وله حق الترشح مجدداً لمنصب رئيس الجمهورية وتسري عليه أحكام المادة ٨٨ من هذا الدستور اعتباراً من الانتخابات الرئاسية القادمة».

«المدرّس وائل» يتحدث عن «مجلس الشعب» الذي يتّم فيه تفصيل القوانين حسب رغبة عائلة الأسد الحاكمة منذ عام ١٩٧٠ ويعيد مجدداً نكتة الدستور الذي أكله الحمار.

بينما يعلق المحامي علي قائلاً: يعتقد بشار الأسد ونظامه أنهم سيتمكنون من التأبيد في الحكم، لذلك هم يتصرفون وكأن سوريا لا تعيش ثورة شعبية منذ ١٥ آذار ٢٠١١.

ومن المفارقات المؤلمة والكلام للمهندس أحمد: أن اللجنة الدستورية في «مجلس الشعب» قد رفضت مشروع قانون الكسب غير المشروع، ونشرت صحيفة تشرين التابعة لحكومة النظام تحقيقاً كاملاً حول هذا الموضوع بتاريخ ١١/ ٣/ ٢٠١٤، تضمن مبررات رفض اللجنة الدستورية لمشروع القانون، فهذا المجلس الذي اجتمع في ١٠ حزيران عام ٢٠٠٠ ليغيّر الدستور في دقائق ليناسب عمر ابن الطاغية، يعجز عن إقرار قانون يخصّ «الكسب غير المشروع» وحجة لجنته الدستورية عدم دستورية وقانونية الفقرات الواردة داخل المشروع، وعدم اختصاص مجلس الشعب بهكذا قوانين! لا بل إن «علي رستم عضو المجلس» يفنّد بمداخلته وبالتفاصيل المملة موضوع قانونية وتعريف الكسب غير المشروع، بينما يتم خرق دستور ٢٠١٢ الذي فصّله بشار الأسد كل يوم ألف مرة، ويكفي أن نقرأ في المادة ١١منه أنّ «الجيش والقوات المسلّحة مؤسسة وطنية مسؤولة عن الدفاع عن سلامة أرض الوطن وسيادته الإقليمية، وهي في خدمة مصالح الشعب.. « حسناً هل يمكنكم حساب عدد المجازر التي ارتكبتها قوات بشار الأسد بحق الشعب الذي يدّعي حمايته من خلال «مؤسسة الجيش»؟ نعتقد أن ثوار سوريا وحدهم يعرفون الجواب.

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٢) ٢٠١٤/٣/٣١

# بعد ثلاث سنوات: سوريا تتصدر قائمة النازحين قسراً في العالم

**مفوضية شؤون اللاجئين ١٤ آذار ٢٠١٤**

بعد مرور ثلاث سنوات على اندلاع النزاع، تصدرت سوريا دول العالم من حيث النزوح القسري، حيث تعرض ما يزيد على تسعة ملايين شخص للنزوح من منازلهم.

فحتى هذا التاريخ، هنالك أكثر من مليونين ونصف مليون مواطن سوري (٤٣٤,٥٦٣,٢) مسجلين أو في انتظار مواعيد تسجيلهم كلاجئين في البلدان المجاورة. ومع وصول النزوح داخل سوريا إلى أكثر من ٦,٥ ملايين شخص، تجاوز العدد الإجمالي للأشخاص النازحين عن منازلهم سواء داخل سوريا أو خارجها نسبة ٤٠٪ من عدد السكان قبل اندلاع الصراع. ولا بد من الإشارة إلى أن ما لا يقل عن نصف هؤلاء النازحين هم من الأطفال.

وقال المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيريس: «من غير المعقول أن نشهد كارثة إنسانية بهذا الحجم أمام أعيننا من دون إحراز أي تقدم ملموس لوقف سفك الدماء.» وأضاف: «ينبغي عدم ادخار أي جهد لتحقيق السلام. وينبغي أيضاً عدم ادخار أي جهد للتخفيف من حدة معاناة المواطنين الأبرياء المحاصرين في الصراع والمجبرين على مغادرة منازلهم ومجتمعاتهم ووظائفهم ومدارسهم.»

في ظلّ غياب أي تقدم ملموس نحو إيجاد حل سياسي، تتوقع المفوضية ارتفاع عدد اللاجئين في المنطقة ليصبح أكبر عدد من اللاجئين في العالم.

ففي لبنان وحده، بات عدد اللاجئين السوريين المسجلين يناهز المليون وهو قد يرتفع إلى ١,٦ مليون نسمة في نهاية العام ٢٠١٤ في حال استمرار الأحوال على ما هي عليه. يسجّل لبنان حالياً أعلى نسبة كثافة للاجئين في العالم في التاريخ الحديث مقارنة بعدد السكان، مع وجود حوالي ٢٣٠ لاجئ سوري مسجل مقابل كل ١٠٠٠ لبناني؛ أي أكثر بـ ٧٠ ضعف من عدد اللاجئين مقارنة بعدد السكان في فرنسا وبـ ٢٨٠ ضعف من عدد اللاجئين نسبة لعدد السكان في الولايات المتحدة. فعدد اللاجئين السوريين المسجلين والمقيمين حالياً في لبنان سوف يعادل نحو ١٩ مليون لاجئ لو كانوا في ألمانيا وأكثر من ٧٣ مليون لو كانوا في الولايات المتحدة.

ترزح المملكة الأردنية الهاشمية بدورها تحت وطأة وجود اللاجئين، وتقدّر التكاليف المتصلة بهم بما يزيد عن ١,٧ مليار دولار أميركي حتى هذا التاريخ. ففي هذا البلد الفقير بموارده، تقوم الحكومة بإنفاق مئات الملايين على شكل إعانات إضافية لضمان حصول اللاجئين على المياه والخبز والغاز والكهرباء بأسعار معقولة. وقد أدى الارتفاع الكبير في الطلب على الرعاية الصحية إلى نقص في الأدوية كما يُسجّل نقص في كميات المياه الصالحة للشرب المتاحة للأردنيين واللاجئين، خاصة في شمال الأردن.

وأشار غوتيريس إلى هول الآثار بقوله: «تخيلوا العواقب الاجتماعية والاقتصادية الضخمة لهذه الأزمة على لبنان والدول الأخرى في المنطقة.» وأضاف: «تحتاج هذه الدول إلى دعم دولي أكبر بكثير من ذلك الذي تلقته حتى هذا التاريخ، سواء على المستوى المالي أو الالتزام باستقبال اللاجئين السوريين وتأمين الحماية لهم في أنحاء أخرى من العالم، خارج المنطقة المجاورة مباشرة لسوريا.»

كما أشار المفوض السامي إلى أن السوريين قد أصبحوا لاجئين عالميين إذ باتوا يصلون بأعداد متزايدة إلى أجزاء أخرى من العالم. ففي أوروبا، تمّ تقديم ٥٦,٠٠٠ طلب لجوء من قبل سوريين منذ شهر مارس ٢٠١١، أي منذ اندلاع الصراع، معظمها في السويد وألمانيا. لكن حتى هذا التاريخ، هناك أقل من ٤٪ من السوريين الذين فروا من النزاع قد التمسوا اللجوء في أوروبا. وهذا لا يشمل تركيا حيث تمّ تسجيل أكثر من ٦٢٥,٠٠٠ لاجئ سوري.

إلا أنّ هذا الاتجاه آخذ في الارتفاع، مع وصول سوريين بأعداد متزايدة وبطريقة غير شرعية على متن قوارب إلى بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وبراً إلى دول أوروبا الشرقية.

يخاطر المزيد والمزيد من السوريين اليوم بحياتهم إذ يضعونها تحت رحمة مهربي البشر وغالباً ما تأتي العواقب مأساوية. ففي العام ٢٠١٣، توفي ٧٠٠ شخص أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط – من بينهم نحو ٢٥٠ سورياً. كما أنهم يصطدمون بحدود مغلقة وإعادة قسرية إلى البلدان المجاورة.

وقد تساءل السيد غوتيريس، «أي عالم نعيش فيه ونحن نرى سوريين فارين من الصراع العنيف الدائر في بلدهم يخاطرون بحياتهم للوصول إلى بر الأمان؛ وعندما ينجحون أخيراً في ذلك، لا يتم استقبالهم لا بل تتم إعادتهم من على الحدود؟»

تناشد المفوضية الدول السماح لسائر السوريين الذين يلتمسون الحماية بدخول أراضيها ووضع حدّ للإعادة القسرية إلى البلدان المجاورة.

في الوقت نفسه، يسعى السوريون أيضاً إلى التماس الأمان في الأمريكتين وأستراليا، وذلك عن طريق وسائل شرعية وغير شرعية على حد سواء. فدولة البرازيل، على سبيل المثال، التي تضمّ جالية كبيرة من أصول سورية، قد عمدت إلى إصدار تأشيرات عاجلة للسوريين في العام ٢٠١٣ ممّا ساعد العديد منهم على إيجاد ملجأ آمن هناك. يُلاحظ وجود سوريين بين مئات طالبي اللجوء الذين يصلون كل شهر إلى كل من أميركا الشمالية والجنوبية.

تركز استجابة المفوضية للتصدي للأزمة السورية بشكل رئيسي على المنطقة المحيطة مباشرة بسوريا، حيث ضغط اللجوء أكثر حدة. إلا أنها قد ناشدت أيضاً بلدان إعادة التوطين في أوروبا وأميركا الشمالية وآسيا والمحيط الهادئ لتوفير ٣٠,٠٠٠ فرصة لإعادة التوطين في العام ٢٠١٤ و١٠٠,٠٠٠ في العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦. كما تدعو المفوضية البلدان إلى النظر في أشكال أخرى من برامج القبول، بما في ذلك لمّ شمل الأسر أو إصدار تأشيرات للطلاب والعمل.

علماً أنّ المفوضية كانت قد ناشدت الشهر المنصرم دول العالم لتقديم تعهدات متعددة السنوات بهدف توفير فرص إعادة التوطين وأشكال أخرى من منح أهلية الدخول لـ ١٠٠,٠٠٠ لاجئ سوري إضافي في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦.

وكانت المفوضية قد ناشدت الدول في السابق لتوفير فرص إعادة التوطين أو أشكال أخرى من منح أهلية الدخول لـ ٣٠,٠٠٠ شخص من اللاجئين السوريين الأكثر ضعفاً بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وحتى الآن، قامت ٢٠ دولة بتوفير أكثر من ١٨,٠٠٠ فرصة من هذا القبيل. وقال دان ماك نورتون، المتحدث باسم المفوضية للصحفيين في جنيف أنّ الدول يمكن أن تقدم أيضاً أنواعاً أخرى من الحلول التي تشمل برامج تُمكن الأقارب السوريين من الانضمام إلى أفراد العائلة، وتقديم المنح الدراسية للطلاب السوريين من أجل منع تحول الشباب إلى «جيل ضائع»، والقيام بإجلاء طبي للاجئين الذين يعانون من ظروف صحية مهددة للحياة.

يوجد حالياً ما يزيد عن ٢,٤ مليون لاجئ سوري مسجل في المنطقة. ويوجد في لبنان ما يقرب من ٩٣٢,٠٠٠ شخص، فيما يوجد في الأردن ٥٧٤,٠٠٠، إضافة إلى ٦١٣,٠٠٠ في تركيا، و٢٢٣,٠٠٠ في العراق، ونحو ١٣٤,٠٠٠ لاجئ في مصر.

للإطلاع:

http://www.unhcr-arabic.org/5323c6706.html

http://www.unhcr-arabic.org/5309b6c16.html

# الحقيقة التي يرغبون في تجاهلها

محمد سليم

فيما كانت القمة العربية في الكويت تتلعثم بكلام غامض وفضفاض عن سوريا، فإن ساحة حرب جديدة قد تم افتتاحها على الأراضي السورية، في الساحل هذه المرة.

صحيح أنها ليست المرة الأولى التي يقتحم فيها المعارضون ريف اللاذقية، إذ سبق لهم أن حققوا خرقاً هناك، ولكن معركة كسب الدائرة الآن تبدو مختلفة عن سابقتها. فالهجوم الذي شنته المعارضة هناك يأتي، خلافاً للمرة السابقة، بعد تنسيق بين مختلف الفصائل والكتائب المقاتلة، كما أن سير المعارك يشير إلى وجود استراتيجية مرسومة مسبقاً وبعناية واضحة.

في الهجوم السابق كان كل شيء يؤكد أن تلك العملية الجريئة هي مجرد رد فعل على خسائر تكبدتها المعارضة في أماكن أخرى، وإذا كان الظرف نفسه يتكرر اليوم (توقيت معركة كسب يأتي إثر خسارة يبرود) فإن الوقائع تشي بأن الأمر يتجاوز ردود الأفعال.

كسب بعد يبرود. نعم، ولكن الأمر مختلف هذه المرة، فإذا كان الاستيلاء على يبرود يأتي ضمن استراتيجية للنظام باتت شبه مؤكدة، فإن رد المعارضة في كسب يهدف إلى إحباط هذه الاستراتيجية وإغلاق الباب أمامها نهائياً، وهذا أمر يرتقي عن رد الفعل إلى مستوى الاستراتيجي.

لقد تعاظمت الإشارات على أن النظام يركز أساساً على تأمين منطقة تمتد من دمشق إلى الساحل مروراً بحمص، على اعتبار أن هذه هي «سوريا الحقيقية الأكثر فائدة والأقل هماً»، فيما سيترك ما تبقى إلى تناحر الفصائل والكتائب وللزمن الطويل الكفيل بإعادة هذه الأجزاء «الشقية» إلى حضن «سوريا الحقيقية». وإذا صح هذا السيناريو فإن استراتيجية النظام تقوم على تأمين الساحل وإبقائه آمناً وبعيداً عن قبضة المعارضة، كما تقوم على تأمين دمشق وطريقها إلى حمص ومن ثم الساحل. ومن هنا تتسم معركة كسب بأهمية كبيرة، فاقتحام الساحل يعطل هذا السيناريو ويخلط أوراق النظام ويعيده إلى المربع الأول، ويجعل إنجازاته في القلمون بلا فائدة فعلية.

غير أن هناك كثر يرون أن الحديث عن تبني النظام لهذا السيناريو يخلو من أي واقعية، فـ «سوريا» التي يقال أن النظام يريد اقتطاعها مرحلياً يصعب أن تخلو له ببساطة، إذ هناك ريف دمشق الملتهب على الدوام، وهناك درعا والقنيطرة المحاذيتان واللتان صارتا في قبضة المعارضة بالكامل تقريباً، ثم أن النظام لا يمتلك حاضنة شعبية كافية في المنطقة الممتدة من دمشق إلى الساحل. وأيضاً ماذا عن حلب التي يستشرس النظام في الدفاع عن ما تبقى له فيها، فضلاً عن محاولاته لاستعادة السيطرة عليها بالكامل؟

كل ما هنالك ـ حسب هؤلاء ـ أن النظام يقسم المناطق السورية تكتيكياً بين مناطق ذات أهمية استراتيجية بالغة (المدن الرئيسة أساساً: دمشق وحلب وحمص واللاذقية) ومناطق أخرى أقل أهمية يمكن تأجيل السيطرة عليها حتى وقت لاحق (المنطقة الشرقية وريف إدلب..).

من هنا يرى هؤلاء أن معركة كسب لا تهدف إلى إحباط مخطط تقسيمي ما، بل إن لها أهدافاً أخرى: الاستفادة من الاسترخاء الذي يخيم على الساحل ومفاجأة النظام على جبهة غير متوقعة وفي جبهة تشكل، بسبب نأيها المديد عن المعارك، خاصرة رخوة نسبياً. وكذلك الضغط على النظام من خلال إدخال حاضنته الشعبية في أتون الحرب، ولعل هذا يغير شيئاً في حسابات الموالين، إضافة إلى دحض رواية «النظام القادر على حماية مواليه»..

أياً يكن، وبغض النظر عن التحليلات المتباينة، فإن معركة كسب تعيد التأكيد على حقيقة يرغب الكثيرون في تجاهلها، وهي أن الحسم العسكري في سوريا لا يزال بعيداً، فما كاد النظام ينهي احتفاله باستعادة يبرود حتى فوجئ بخسارة كسب، الشيء الذي يعيدنا إلى نقطة البداية حيث التوازن النسبي هو سيد الموقف.

# ماذا قال أوباما في الرياض؟

ياسر عطا الله

ثمة من استبق زيارة الرئيس الأمريكي إلى السعودية بالقول إنه لا يمكن لهذه الزيارة أن تخرج عن الأولويات الأمريكية في الشرق الأوسط، والتي كان حددها أوباما نفسه في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (أيلول الماضي): معالجة الملف النووي الإيراني، والعمل على إنهاء النزاع العربي ـ الإسرائيلي، ومكافحة التطرف.. وبالتالي فإن الملف السوري، وخلافاً للكلام الرسمي والتكهنات الصحفية، سيكون غائباً أو شبه غائب عن محادثات الرياض. وقد أوحى مسؤولون أمريكيون بشيء من هذا عندما قالوا: «ليس لدى الإدارة الأمريكية جديداً تضيفه حول موقفها من سوريا، كما ليس السعودية جديداً تضيفه حول استيائها من هذا الموقف».

غير أن المعلومات الصحفية المتطابقة القادمة من الرياض وواشنطن قد دحضت هذه المزاعم، مؤكدة إن الملف السوري كان بين المحاور الأساسية، إن لم يكن المحور الأساسي، في قمة الرياض. فما الذي توصل إليه الطرفان حول هذا الملف؟

قالت مصادر أميركية «إن هناك تطابقاً بين الرياض وواشنطن في الملف السوري مع إعطاء الأولوية للحل السياسي، وفتح ممرات آمنة للمساعدات الإنسانية، ودعم الدول التي لجأ إليها السوريون».

حسناً.. هذا كلام رسمي لا يعدو كونه كليشهات تقتضيها الأصول الدبلوماسية، فلو كانت هذه هي النقاط الجوهرية في المسألة لكان التطابق سيد العلاقة بين البلدين منذ سنوات، ولما حدثت هذه الجفوة الواضحة بينهما.

عشية الزيارة خرجت تصريحات من مسؤولين وأكاديميين أمريكيين كثر تحذر من تلاشي نفوذ الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط بسبب سياسات أوباما، وتقول خبيرة شؤون الشرق الأوسط في معهد (كارنيغي)، ميشيل دان، إن هناك «افتقاراً لرؤية أميركية استراتيجية للشرق الأوسط منذ ثورات ٢٠١١، وقد طالت مدة هذا الافتقار.. الولايات المتحدة باتت من دون نظرة استراتيجية منسقة في وقت تتغير فيه الصورة في المنطقة».

وحسب صحيفة (وورلد تريبيون) فإن زيارة أوباما إلى الرياض، جاءت مباشرة بعد تقويم هو الأول من نوعه رفعته لجنة أجهزة الاستخبارات إلى الكونغرس محذرة من احتمال فقدان أميركا لحلفائها العرب، وأن دول مجلس التعاون الخليجي قد تكون أول من يبتعد عن أميركا، نتيجة وجود اعتراض واسع على نهج التقارب الذي تتبعه واشنطن مع إيران، والتقاعس المريب عن دعم الشعب السوري الذي تعرض حتى للقصف بالسلاح الكيميائي.

ولا شك أن أوباما جاء إلى الرياض محملاً بهذه الهواجس، وهو على يقين بأن اعتراضات السعوديين على سياساته، وإن كانت تتوزع على مناح عدة، إلا أنها تتقاطع عند نقطة واحدة: الملف السوري. فهل استطاع أوباما إرضاء السعوديين؟ أم استطاع إقناعهم بصواب نهجه؟

يستبعد تماماً أن يكون الرئيس الأمريكي قد جاء إلى السعوديين ليبلغهم بأنه قد غير استراتيجيته: قبوله بتدخل عسكري مباشر، أو عزمه فرض حظر جوي، أو حتى فتح باب التسليح على مصرعيه. ويستبعد كذلك أنه جاء إليهم فقط ليقول: ليس بالإمكان أفضل مما كان.

الأرجح أن الخطة الأمريكية التي أُعلنت صبيحة الزيارة (السبت الماضي) والقاضية بـ «تسليح أعلى ولكن تدريجي للمعارضة المعتدلة» هي ثمرة قمة الرياض.. فهل هذا يكفي لتهدئة الغضب السعودي؟

لنتذكر أننا نتحدث عن تحالف وثيق ولكنه غير متكافئ، وليس بوسع السعوديين فرض أجندتهم على واشنطن ولا إجبارها على تغيير دراماتيكي، ولأنهم يعرفون هذا جيداً فهم يتبعون أسلوب الضغط طويل النفس والذي يعول عليه في زحزحة متدرجة وبطيئة.. مع مراهنة على الزمن.

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٢) ٢٠١٤/٣/٣١

# الجامعة العربية: السبات الذي أعقب الصحوة

خالد الحلبي

لم تتمخض القمة العربية في الكويت عن خيبة أمل للسوريين، وذلك ببساطة لأن أحداً منهم لم يعلق آمالاً عليها. هكذا، وكما كان متوقعاً، فقد صدر البيان الختامي مزيناً بتوصيات عامة وعبارات فضفاضة هي أقرب إلى النتائج الروتينية التي تخرج بها القمم منذ بدء انعقادها. دعا البيان مجلس الأمن إلى «تحمل مسؤولياته إزاء حالة الجمود التي أصابت مسار المفاوضات بين وفدي المعارضة والحكومة السورية في جنيف، وطلب إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية «مواصلة مشاوراته مع الأمين العام للأمم المتحدة والممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (الأخضر الإبراهيمي) ومختلف الأطراف المعنيين من أجل التوصل الى إقرار تحرك مشترك يفضي إلى إنجاز الحل السياسي التفاوضي للأزمة السورية، وإقرار الاتفاق حول تشكيل هيئة حاكمة انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة وفقاً لما نص عليه بيان مؤتمر جنيف١..».

ألا يذكركم هذا بأطنان الحبر التي سفحها محترفو صياغة البيانات العربية على القضية الفلسطينية؟ يا له من نذير شؤم، فها هي القضية السورية تغدو شأناً روتينياً في أروقة الجامعة العربية، تتسلمها البيروقراطية المترهلة لتغلفها بكل هذه البلادة من الإنشاء والكلام العقيم.

ومع ذلك فثمة فائدة واحدة لقمة الكويت، إذ انها أنبأتنا أن محور الممانعة العربي قد زاد واحداً، فمصر السيسي، التي التزمت الحياد التام طيلة السنوات الثلاث الماضية إزاء الشأن السوري وشؤون عربية أخرى، قد جاءت إلى الكويت بحيل مشدود وصوت أعلى، وهي وإن بدت راغبة في حفظ الجميل السعودي والإماراتي إلا أن ذلك لم يحل دون تحفظها على شغل الائتلاف الوطني لمقعد سوريا الشاغر.

وقد كشف لؤي صافي الناطق الرسمي باسم الائتلاف الوطني السوري أنّ هناك دولاً هدّدت بالانسحاب من قمّة الكويت في حال شغل الائتلاف مقعد سورية في الجامعة العربية.

وأضاف الصافي أنّ من بين هذه الدول التي اعترضت (العراق ولبنان والجزائر)، وفيما حامت شكوك حول أنّ السودان من بين الدول التي هددت بالانسحاب، إلا أنّ اجتماعاً عقد مع ممثلي الوفد السوداني في القمّة أكدوا موقفهم غير الرافض لشغل الائتلاف مقعد سوريا. أما مصر، وحسب الصافي (ومصادر أخرى عديدة)، فقد أبدت تحفّظاً حول ذلك. والتحفظ في لغة الدبلوماسية هو في الواقع (لا) مهذبة.

ولماذا هذا الموقف المصري؟

يسعى السيسي، وحتى قبل أن يعلن ترشحه للرئاسة، إلى إعادة عقارب الساعة نصف دورة إلى الوراء، وكل المؤشرات تقول أن مصر اليوم في صدد ترميم النظام الذي حكمها منذ العام ١٩٥٢، ولا شك أن نظاماً كهذا سيمتلك المزاج المحافظ والرافض للتغيير، ليس في بلده فقط وإنما في محيطه أيضاً. كذلك فإن انطواء الثورة السورية على مكون إسلامي فاعل يضعها في قائمة أعداء السيسي، لاسيما أن شرعية الرجل قامت على حامل وحيد وهو تصديه للإرهاب (الذي لا يعني سوى جماعة الإخوان المسلمين)، بل أن المشير في خطاب ترشحه وعد بالقضاء على الإرهاب «ليس في مصر وحدها بل وفي المنطقة برمتها»، ولعله بذلك يشير ضمناً إلى موقفه الحقيقي مما يحدث في سوريا. يضاف إلى ذلك أن السيسي أعاد حشد المصريين حول الخطاب الناصري القديم الصارخ في وجه «الأطماع والمؤامرات الأمريكية»، وأعاد كذلك الاستجابة الناصرية نفسها في التوجه شرقاً.. نحو موسكو. وهذا بالطبع يستلزم اصطفافاً جديداً، وإن كان لفظياً وشكلياً، يحابي الروس ويناكف الأمريكيين..

على كل فليس الموقف المصري المستجد هو فقط الذي أضفى هذا البرود على الجامعة العربية وأصابها بهذا الشلل إزاء القضية السورية. لقد جرت مياه كثيرة منذ تلك الفترة الوجيزة التي شهدت صحوة الجامعة مع انطلاق الربيع العربي، يوم اتخذ القادة العرب موقفاً حاسماً بشأن الثورة الليبية مشكلين الجسر المتين الذي عبرته قوات الناتو، ويوم أنجز هؤلاء القادة صيغة سياسية سميت بالحل اليمني الذي أثبت نجاعته وصار مثالاً ينشد الكثيرون احتذاءه، ويوم شهدت أروقة الجامعة في القاهرة صولات وجولات لحمد بن جاسم وسعود الفيصل وقرارات جريئة حول سوريا، وكذلك يوم استضافت الجامعة وزير خارجية روسيا ليسمع كلاماً واضحاً وصلباً..

ولكنها كانت صحوة مؤقتة سرعان ما أعقبها السبات المعتاد، فالانقسام القديم عاد إلى الظهور مجدداً، مغيراً اسمه ومعدلاً في اصطفاف بعض عناصره، فبدلاً من «الأنظمة الرجعية مقابل الأنظمة التقدمية»، أو بصيغة لاحقة «الأنظمة المعتدلة مقابل الأنظمة الممانعة»، صرنا اليوم أمام «الدول الداعمة للثورات مقابل الدول الممانعة لها». وبما أن بقية الثورات العربية شقت طريقها ومضت قدماً بلا إمكانية للرجعة، فقد ظلت الثورة السورية ساحة للصراع بين المعسكرين، وصحا معسكر الممانعة الجديد بعدما سمحت الظروف السورية بالتقاط أنفاسه، واستقوى بالموقف الروسي العنيد وبالتشدد الإيراني، كما أن الموقف الأمريكي الغامض والمتذبذب شد من أزره، وهي العوامل ذاتها التي أربكت المعسكر الآخر وأفقدته زخمه.

ولكن ما الذي يشد معسكر الممانعة بعضه إلى بعض؟

مع اختلافات طفيفة غير جوهرية فقد امتلكت الأوضاع العربية في ظل أنظمتها «الأبدية»، خاصة الجمهورية منها، أوضاعاً متشابهة، وهذه الأنظمة نفسها كانت أشبه بنسخ متطابقة عن الصورة ذاتها، وبالتالي فقد بدا من البدهي أن الثورات العربية ستكون بمثابة لعبة الدومينو حيث الحجر الساقط سيسقط الأحجار جميعها. وتقف الجزائر نموذجاً مثالياً على ذلك، فالحكم الجزائري كان عضواً أصيلاً في «جبهة الصمود والتصدي» التي أفرخت محور الممانعة، وكان شريكاً وفياً للنظامين الليبي (القذافي) والسوري، وعندما تبين أن شعارات الصمود والتصدي والممانعة لم تشفع للقذافي فقد انتقل رهان القادة الجزائريين إلى سوريا. والوضع نفسه تقريباً ينطبق على السودان حيث أقام نظام البشير شرعيته على خطاب «الصمود في وجه الغرب».

أما العراق فيعيش في ظل حكومة المالكي التي هي امتداد للنفوذ الإيراني وبالتالي فمن «واجبها» القتال من أجل الحفاظ على هذا النفوذ في دول الجوار. ويبقى للبنان وضعه الخاص فهو يشهد شللاً تاماً بسبب التوازن الدقيق بين حزب الله وخصومه، ما يجعل سياسته الخارجية تستنجد بهذه الصيغة الشكلية الدائمة: «النأي بالنفس»..

ولكن هذا لا يعني أن جميع الدول المتبقية هي في المعسكر الآخر، فهناك دول أنجزت ثورتها ومع ذلك ظلت متحفظة، أو لامبالية، إزاء ثورات البلدان الأخرى: تونس بسبب التنافس المحتدم بين الإسلاميين والعلمانيين، واليمن بسبب انهماكه في ترتيب البيت الداخلي، وليبيا بسبب المخاطر التي تتهدد ثورتها (علماً أن المواقف الليبية بعد الثورة هي الأكثر حماساً للثورة السورية)، إضافة إلى مصر..

من الطبيعي، في ظل انقسام حاد كهذا، أن تعود الجامعة العربية إلى عطالتها وأن نعود إلى يأسنا التام منها.

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٢) ٢٠١٤/٣/٣١

# «مقولات حرقت أم الثورة».. كلمات تضرب حيث يجب

يارا بدر

(تصبحون على وطن), (استشهد جنبي), (مستحيل يصير متل حماة لأنو صار في نت وتصوير), وتتعدّد العبارات التي تنشرها صفحة «مقولات حرقت أم الثورة» على موقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك».

«مقولات حرقت أم الثورة» جملة يصعب ترجمتها إلى اللغات الأخرى, لكن دلالتها في لغتنا المحكية واضحة, وتمثلاتها على الأرض أكثر وضوحاً. جمل كثيرة إنشائية قيلت خلال عمر الحراك الثوري السوري منذ آذار ٢٠١١, وأرخت بظلالٍ سلبية ومؤذية في بعض الأحيان على مسارات هذا الحراك السياسية والاجتماعية والثقافية.

تعكس «مقولات حرقت أم الثورة» حالة من التناص بين الواقع المعاش والتمثل الفكري له في ثقافتنا اللغوية, بعض الجمل مثل (مستحيل يصير متل حماة لأنو صار في نت وتصوير) أنتجها الواقع اليومي المُعاش, انطلاقاً من الإيمان بضرورة إخبار العالم بحقيقة ما يجري, منع النظام السوري من فرض جدار حديدي كتيم حول ما يحدث, بهدف أن يتحرّك العالم وأن لا تتكرّر مجازر الماضي التي يُقدّر ضحاياها في حماة. بقرابة سبعة عشر ألف مفقودٍ. مقولات أخرى مثل (انفجارات عنيفة تهز مطار المزة), (ساعة الصفر), (طائرة تحمل شخصية مهمة تهبط في إيران), (خلافات كبيرة داخل الطائفة العلوية), (إخلاء القاعدة الروسية في طرطوس) هي كلها من العبارات التي رددها الإعلام العربي كثيراً, والسوري الثوري بخاصة, ومواقع التواصل الاجتماعي أكثر, بهدف رفع المعنويات, لكن في الواقع انعكس أثرها سلباً على إضعاف مصداقية المصادر التي تنقل هذا الخبر. أو مثل (انشقاق فاروق الشرع) الخبر الذي أثار أزمة استمرّت أياماً في محافظة «درعا» تحديداً, إذ تعود جذور الشرع إليها, وهي في ذات الوقت مهد الحراك الثوري.

صورة ثابتة بألوانها الرمادية, بوجه العجوز الذي اعتلى الشيب شعره, وينفس دخانه

بسخرية, تتوسطها الكلمات بالأحرف الكبيرة الملوّنة بالأبيض. أحياناً يعلق الأدمن بكلمة ساخرة أو توضيح صغير. دون أي قوانين أخرى. حتى قوانين العرض, إذ يمكن أن تعرض الصفحة لأكثر من مقولة في يوم واحد, ويمكن أن تغيب يوم أو يومين لتعود بمقولة جديدة. البارز الأهم في الصفحة التي تأسّست أواخر تشرين الأول ٢٠١٣, ويتابعها أكثر من (١٧٠٠٠) شخص, هو غياب سيطرة أي أيديولوجيا سياسة عنها, تحرّرها من المواقف المُسبقة والتأطير السياسي الذي يرفض الآخر انطلاقاً من رفضه لقراءة هذا الآخر السياسية. في هذه الصفحة, نجد تخويناً للجميع, اتهاماً للجميع, بما ينفي في المحصلة تخوين أي طرف. الجميع أخطأ, والجميع مُلام, والجميع كانت نيته حسنة. من المواطنين الذين يفاخرون بعبارات مثل: (أنا لا مع هدول ولا مع هدول), (الله يهدّي البال), (كنّا عايشين ومبسوطين), (كانت أختك تطلع الساعة ٣ الصبح) أو حتى عبارات غير منطقية وإنمّا تساهم في تصعيد الخوف الجمعي والقلق مثل (أنا كنت هونيك لمّن صار الانفجار) !!!

الناشطون كان لهم حصتهم وهم الأكثر شهرة بمقولة (أنا إلي اسم بالفرع), تبريراً لهجرتهم, ويُعلّق أدمن الصفحة على الصورة: (في واحد من الشباب خبرني انو كل ما بيسأل واحد ليش أنت برا البلد. برد عليه بهالمقولة !!!). ومن مقولة (ناشط إغاثي) وحتى (قاعد عم تعلك من ورا اللابتوب).

وكذلك يمتد الانتقاد ليطال السلميون من أصحاب مقولة (لو ضلّت سلمية ما كان أحسن), إلى انتقاد أصحاب رأي عسكرة الثورة (أخي هدول جيش حر وهدنك جيش إسلامي/ كلشي

لحال الله يرضى عليك), والإسلاميون (الله أكبر), وصولاً إلى السخرية من مقولات الموالين التبريرية مثل (هو منيح بس اللي حواليه عرات), أو (هو بدو يتنحّى بس هني ما عم يخلوه).

وبالطبع النظام السوري صاحب مقولات شهيرة عديدة منها (العودة لحضن الوطن), أو تأكيده منذ صيف ٢٠١١ أنها (خلصت), والأبرز توصيفه لما يحدث في البلاد وقاد إلى تهجير ثلث سكانها واعتبارها أسوأ كارثة إنسانية عالمياً في بداية القرن الحادي والعشرين بأنها: (الأزمة السورية).

ومثل النظام, كان انتقاد المعارضة السورية دون أيّ تميّز بين العسكري منها والإسلامي والسياسي, إذ نقرأ (هيئة التنسيق المحلية), (مجلس وطني/ ائتلاف/ حكومة انتقالية), (توسيع وفد الائتلاف). وصولاً إلى مقولات داعش التي ذكر الآدمن في تعليقه على مقولة (أبشروا بالمفخخات), وتبلغ السخرية ذروتها مع مقولة: (كان لازم المعارضة توحّد صفوفها بعدين يبلشوا ثورة), والجميع يعلم أنّه في سوريا لم يكن يسمح أصلاً بوجود شيء اسمه «معارضة», إذ أنّ الأحزاب التي كانت موجودة كأسماء دون هويّة جميعها منطويّة تحت مظلة «الجبهة الوطنية التقدميّة», وذلك منذ اعتقالات الثمانينات التي طالت لاعبوا الساحة السياسية في سوريا من قوميين وبعث عراق وشيوعيين وأخوان وناصريين وسواهم. وعلى الرغم من أنّ جمل كثيرة هي واقع حقيقي في مرارته لنا كسوريين, من (أصدقاء الشعب السوري) إلى (أيام الأسد باتت معدودة), (ويناااا حلب؟), (مساعدات عسكرية غير فتاكة), (القتل عالهويّة). إلاّ أنّه وسط الموقف الحيادي تماماً, حتى درجة الصفر, ربما كان وضع بعض الجمل التي هي شعارات انطلقت منها الثورة السورية, باعتبارها «مقولات حرقت أم الثورة» إشكالياً, وربما مؤلماً, خاصة أنّ هذه الشعارات تمثّل في أحد مستوياتها محاولة تعريف بهوية الشعب السوري, وبعضها الآخر أهدافاً لمطلبه الإنساني الذي هو أساس الحراك, مثل: (الشعب السوري واحد) و(الشعب السوري ما بينذل).

ممّا يؤكد السؤال حول الغاية من كل هذا الانتقاد, الساخر, المُضحك, وحتى المؤلم. ما هو القول الذي يُفترض أن يعبّر عنه هذا الموقف المُطلق الحيادية, ونحن لا نسأل عن هويّة القائمين على الصفحة, طالما هم سوريون. نسأل عن دلالات الموقف, وماذا بعد. إذ نحن فعلاً بحاجة إلى هذا القدر من الصراحة, من السخرية, من إسقاط الأوهام والرومانسيات اللغوية الإنشائية, وربما ليس إسقاطاً بل تساؤلاً حول المشروعية والغاية من كل هذه الشعارات والمقولات, حتى الأكثر جوهريّة فيها مثل :»الشعب السوري ما بينذل» والذي ردّ عليه أحد متابعي الصفحة ب: (انمسحت الأرض فينا). وهو واقع مؤلم ومر, لكنه واقع الحرب, وليس واقع مُفرز كتحصيل طبيعي للمطلب الإنساني بالتغيّر السياسي أو الاجتماعي أو الفكري.

تضع صفحة «مقولات حرقت أم الثورة» كل المقولات موضع النقد والسؤال, التشكيك هو عملها. فتح الصياغات اللغوية التي يتعاطى معها كُثر باعتبارها مُسلمات, خطوط تحدد المُنطلق والختام, إشارات توجيه لفكرنا وسلوكنا, كل هذا يوضع في إطار رجل يفكر, ينفث دخان سيجارته ساخراً. ولنا نحن المتابعون, وللقرّاء أينمّا كانوا, داخل سوريا أو خارجها, أيّاً كان اصطفافنا السياسي أن نحرر أنفسنا من ارتباطاتنا الشخصيّة بهذه المقولة أو تلك, ومهما كان مؤلماً هذا, فانتقاد مقولات السلميّة للسلميين لا تقل إيلاماً ربما عن انتقاد هيئة سياسية أو إسلامية بالنسبة لعناصرها, كما يؤلمنا عرض «الشعب السوري واحد» باعتبارها مقولة حرقت أم الثورة, لكن وكما أثبت الواقع, نحن فعلاً بحاجة إلى مراجعة كل مفاهيمنا وشعاراتنا, ليس لإعادة تركيبها بما يناسب الواقع, بل لإنتاج واقع أفضل.

# هيئة التنسيق والغزاة

منى أسعد

تعودنا في أدبيات الثورة على وصف النظام السوري بقوة الاحتلال، حيث يمارس العسف والقتل بحق السوريين، أما هيئة التنسيق التي مالت مبكرا إلى رفض العسكرة بحجة المحافظة على سلمية الثورة، فقد انتهت إلى إدانة الجيش الحر، بل هي في بيانها الأخير وصفت الثوار الذين يشاركون في معارك كسب بريف اللاذقية بالغزاة. واتهمت في بيان مكتبها الإعلامي كل «الذين دخلوا الى كسب وما حولها من الاراضي التركية للاعتداء على المدنيين».

أن تكون هيئة التنسيق ضد العسكرة فتلك مسألة يمكن أن تكون سجالية، وأن يكون لها ولنا ملاحظات على معركة الساحل أو سواها فتلك مسألة ضرورية أيضا، لكن أن تدفعنا هذه الملاحظات وتلك التباينات إلى الخندق الآخر، فتلك مسألة تقارب الخيانة الوطنية، وليس تحميل الجيش الحر مسؤولية قتل المدنيين في كسب أو غيرها، ووصف الثوار بالغزاة إلا مؤشرات للاستنتاج السابق.

مؤشرات تدعمها الهيئة بتأكيد مطلبها المستمر لوقف «الدعم العسكري لطرفي النزاع»، وهي عبارة تساوي بين الجلاد والضحية، وتمتلك حساً استشراقياً/ على الطريقة الروسية/ في استخدام المصطلحات التي تلغي وجود الثورة أصلاً لنصبح أمام طرفين متنازعين، ويمكن للهيئة حينها إدانة الطرف المقابل للنظام واتهامه بقتل المدنيين!

السؤال الذي ينقصه حسن النية: إذا كانت بعض الأطراف قد تستجيب لدعوة الهيئة في وقف تسليح المعارضة السورية، فكيف لها أن توقف توريد السلاح الروسي الذي يستخدمه النظام لقتل المزيد من السوريين وارتكاب المجازر بحقهم؟ ولماذا لا تطالب الهيئة حلفاؤها في موسكو بوقف تزويد النظام بالأسلحة الفتاكة التي تقتل السوريين، كما فعلت بعض المنظمات الدولية؟!

وإذا كان مجلس الأمن سيطالب بسحب كل القوات الأجنبية المشاركة في القتال ضمن سوريا، كما تدعو هيئة التنسيق، فلماذا لا تطالب الهيئة مرجعياتها في طهران بسحب قواتها والميليشيات الشيعية المتحالفة معها من حزب الله اللبناني وعصائب الحق العراقية وسواهما؟..

## كاريكاتير العدد

# حظر توريد السلاح للنظام السوري

جورجيت أسعد

دعت منظمة «هيومان رايتس ووتش» التي تُعنى بحقوق الانسان، مجلس الأمن الى فرض حظر على توريد السلاح للنظام السوري، مضيفة في بيان لها بتاريخ ٢٤ آذار/ مارس الحالي أن هناك «أدلة دامغة تفيد بأن الجيش وقوات الأمن السورية مسؤولون عن جرائم حرب مستمرة وجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب السوري».

كما أوضحت المنظمة الدولية بأن «الشركات والأفراد الذين يواصلون تزويد سورية أو قوات المعارضة المتورطة في جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية بالسلاح أو الذخيرة أو العتاد يخاطرون بالتواطؤ في تلك الجرائم».

مما اعتبر إدانة غير مباشرة لروسيا التي تصر على تزويد النظام السوري بالعتاد والذخيرة الفتاكة تحت ذريعة تنفيذ عقود مبرمة مسبقاً، علما بأن المعارضة السورية سبق ورفعت هذا المطلب منذ بدايات الثورة، حيث تساهم الصادرات الروسية المستمرة من الطائرات والصواريخ وبراميل التدمير، ناهيك عن قطع الغيار والذخائر وباقي العتاد الحربي، بقتل الكثير من السوريين بشكل يومي، وهناك دول أخرى تساهم بذات السوية تقريبا في تزويد النظام السوري بمعدات القتل كإيران والصين، أو بتمرير تلك المعدات كالعراق، حتى أن صمت المجتمع الدولي يشكل نوعا من التواطؤ إزاء هذه الحالة المستمرة.

ودعا البيان مجلس الأمن الدولي إلى «فرض حظر تسليح الحكومة السورية، علاوة على أية جماعة متورطة في انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، وإحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية»، معتبرا أنّه من شأن ذلك أن يحد من قدرة الحكومة السورية على شن غارات جوية، بخاصة اذا اقترن مع ضمان عدم تلقي سورية لمروحيات جديدة أو صيانة مروحياتها في الخارج.

وقالت المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «هيومن رايتس ووتش» سارة ليا ويتسن، إنّه «طوال أعوام ثلاثة أعلنت الحكومة السورية موسم صيد مفتوح على المدنيين، من دون أية عواقب تقريباً»، داعية مجلس الأمن الأممي إلى الردّ على «هذه الاستهانة بقراراته»، بما في ذلك فرض حظر للتسلح، ليبين أنه ستكون هناك عقوبات على الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان.

وأوضحت المنظمة ان صوراً جديدة التقطتها الأقمار الصناعية، ومقاطع فيديو وشهادات لشهود عيان، كشفت عن «الطبيعة العشوائية عديمة التمييز» للحملة الجوية واسعة النطاق التي شنتها الحكومة على المناطق الخاضعة للمعارضة في حلب منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٣، على رغم قرار مجلس الأمن في شباط (فبراير) ٢٠١٤ الذي طالب كل الأطراف بالتوقف عن الاستخدام العشوائي عديم التمييز للأسلحة في المناطق المأهولة، بما في ذلك القصف المدفعي والجوي، مثل استخدام القنابل البرميلية.

واشارت الى ان الغارات الجوية على حلب وريفها، تسببت في قتل وجرح أعداد كبيرة من المدنيين وأدت إلى نزوح واسع النطاق، وقدرت إحدى المنظمات المحلية مقتل ما لا يقل عن ٢٣٢١ مدنياً في محافظة حلب فقط نتيجة هذه الغارات بين الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٣ و٢١ آذار (مارس) ٢٠١٤.

وربما يكون من المفيد التذكير بأن نظام الأسد يقتل السوريين بالغارات الجوية كما بالأسلحة التقليدية وغير التقليدية، حيث قضى مئات ألاف المدنيين السوريين في سبيل حريتهم وكرامتهم. لذلك يبدو من المهم المطالبة بوضع حد لعمليات القصف الجوي العشوائي التي يستخدم فيها جميع أنواع الأسلحة الفتاكة والمحرمة دولياً كالقنابل العنقودية والمسمارية والبراميل المتفجرة. بل والمطالبة بتحييد الطيران الحربي عن معركة النظام ضد شعبه.